

MAZARS مصطفى شوقى  
محاسبون قانونيون

المتضامنون للمحاسبه والمراجعة EY  
محاسبون قانونيون

ملخص القوائم المالية المستقلة لبنك  
الإمارات دبي الوطنى  
شركة مساهمة مصرية  
عن السنة المالية المنتهية  
فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

MAZARS مصطفي شوقي  
محاسبون قانونيون

المتضامنون للمحاسبة والمراجعة E&Y  
محاسبون قانونيون

تقرير مراقبي الحسابات

الى السادة / مهاهمى بنك الامارات دبي الوطنى "ش.م.م"

راجعنا القوائم المالية المستقلة لبنك الامارات دبي الوطنى شركة مساهمة مصرية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ والتي استخرجت منها القوائم المالية المستقلة الملخصة المرفقة . وذلك طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية. وحسبما هو وارد بتقريرنا المؤرخ في ١٧ يناير ٢٠١٦ فقد أبدينا رأياً غير متحفظ على القوائم المالية المستقلة الكاملة للبنك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ والتي استخرجت منها القوائم المالية المستقلة الملخصة المرفقة.

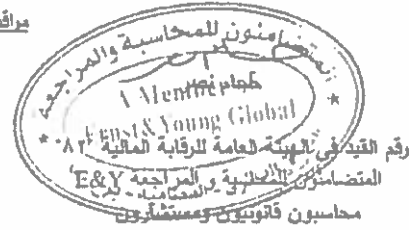
ومن رأينا أن القوائم المالية المستقلة الملخصة المرفقة تتفق - في كل جوانبها الجامة - مع القوائم المالية المستقلة الكاملة للبنك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.

ومن أجل الحصول على تفهم أشمل للمركز المالي للبنك في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ ونتائج أعماله وتدفقاته النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وكذا عن نطاق أعمال مراجعتنا، يقتضى الأمر الرجوع إلى القوائم المالية المستقلة الكاملة للبنك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ وتقريرنا عليها.

القاهرة في: ١٧ يناير ٢٠١٦



مراقبا الحسابات



زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية  
زميل جمعية الضرائب المصرية  
مصطفى شوقي

رقم القيد في الهيئة العامة للرقابة المالية  
E&Y  
المتضامنون للمحاسبة والمراجعة E&Y  
محاسبون قانونيون ومستشارون

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)

الميزانية المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)
		<b>الأصول</b>
١ ٣٢٠ ٩٢٩	١ ٦٢٢ ٤٧٨	تقديرة وأرصدة لدى البنك المركزي
٨ ٧٧٦ ٠٩٣	٨ ٩٧٧ ٩٨٢	أرصدة لدى البنوك
١ ٨٩٠ ٦٥٥	٤ ٨٣٥ ٦٧٤	أذون خزائنة
٧ ١٦٧ ٦٩١	١٠ ٤٠٦ ٨٣٧	قروض و تسهيلات العملاء (بالصافي)
١ ٢٠٥	٥٦٣	مشتقات مالية
٥٥٤٠	٢ ٤٧١	أصول مالية بقرض المتاجر
٤ ٤٢١ ٧٤٧	٥ ٤٩٩ ٩٨٧	استثمارات مالية متاحة للبيع
٩٩ ٨٩٦	٩٩ ٨٩٦	استثمارات في شركات تابعة
٨٠٧١	٢ ٦٦٣	أصول غير ملموسة
٢١٧ ٠٩٤	٢٧٠ ٥١٨	أصول أخرى
٤٢٦ ٨٨٤	٤٣٧ ١١٤	الأصول النهائية
١ ٣٩٦	١ ٠٩٨	أصول ضريبية مزجلة
<b>٢٤ ٣٣٧ ٢٠١</b>	<b>٣٢ ١٥٦ ٨٨١</b>	<b>إجمالي الأصول</b>
		<b>الالتزامات وحقوق الملكية</b>
		<b>الالتزامات</b>
١ ١٢٢ ٣٢٥	٣ ٣٩٤ ٧٨٨	أرصدة ممتلحة للبنوك
٢٠ ٠٢٠ ٠٨٨	٢٥ ١٨٤ ٢٥٧	ودائع العملاء
١ ٧٠٨	٣ ٧٣٤	مشتقات مالية
٤٨٥ ٤٢١	٦٩٥ ٣٦١	التزامات أخرى
٦٩ ٢٣٠	٧١ ٦٥٠	مخصصات أخرى
١٢٢ ٢٣٨	١١٥ ٢٦٢	التزامات ضرائب الدخل الجارية
<b>٢١ ٨٢٢ ٠١٠</b>	<b>٢٩ ٤٦٥ ٠٥٢</b>	<b>إجمالي الالتزامات</b>
		<b>حقوق الملكية</b>
١ ٧٠٠ ٠٠٠	١ ٧٠٠ ٠٠٠	رأس المال المصدر والمنفوع
٧٩ ٦٧٠	١٧٤ ٢٤٤	احتياطيات
٧٣٥ ٥٢١	٨١٧ ٥٨٥	أرباح محتجزة
<b>٢ ٥١٥ ١٩١</b>	<b>٢ ٦٩١ ٨٢٩</b>	<b>إجمالي حقوق الملكية</b>
<b>٢٤ ٣٣٧ ٢٠١</b>	<b>٣٢ ١٥٦ ٨٨١</b>	<b>إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية</b>

. الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب

جويلوم جين ماري فان دن تول

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)  
قائمة الدخل المصنفة - عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)
١٧٤٤١٩٥	٢٤١٥٥١٦	عقد القروض والإيرادات المشابهة
(٨١٧٤٤٦)	(١١٠٩٥٨٥)	تكلفة للودائع والتكاليف المشابهة
٩٢٦٧٤٩	١٣٠٥٩٣١	صافي الدخل من العقد
٣١٢٢٦٩	٤٠٣٨٠٢	إيرادات الأتعاب والعمولات
(٣٨٥٢٥)	(٣٥٦٢٠)	مصرفات الأتعاب والعمولات
٢٧٣٧٤٤	٣٦٨١٨٢	صافي الدخل من الأتعاب والعمولات
٤٥٦	٧٨٠	إيرادات من توزيعات أرباح سهم
١٢٥١٣١	٨٥٧٢٦	صافي دخل المتاجرة
٢٧٩٠٢	١٨٤٦٢	أرباح بيع إستثمارات مالية
(٣٥٧٠٥)	(٤٣٠٧١)	عبء الإضمحلال عن خسائر الإئتمان
(٥٤٠٩٢٤)	(٥٨٩٢٤٨)	مصرفات إدارية
(١١٣٩٧٥)	(١٣٦٥٣٢)	مصرفات تشغيل أخرى
٦٦٣٣٧٨	١٠١٠٢٣٠	الربح قبل ضرائب الدخل
(٢٠٠٠٦٥)	(٢٣٣٣١١)	عبء ضرائب الدخل
٤٦٣٣١٣	٧٧٦٩١٩	صافي أرباح العام بعد ضرائب الدخل
٢٥٠١٦	٤١٨٦	ربحية السهم (جنيه / سهم) الأساسي

الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب

جويلوم جين ماري فان در تول

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم للقاسم

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التغير في حقوق المساهمين المستقلة - عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)

البيان	رأس المال	الاحتياطيات	أرباح محتجزة	الاجمالي
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣	١٧٠٠٠٠٠	١١٠٠٠٠	٦٥١٠٠٠	٢٤٦١٠٠٠
توزعت ارباح عام ٢٠١٣	-	-	(٣٦٠٠٠٠)	(٣٦٠٠٠٠)
الدول الى الاحتياطي التقني	-	١٨٠٠٠	(١٨٠٠٠)	-
الدول الى احتياطي مخاطر بنكية عام	-	٤٤	(٤٤)	-
مصرى التغير في القيمة المشقة للاستثمارات المالية المشقة للبيع بعد الضرائب	-	(٤٩٠٢٤)	-	(٤٩٠٢٤)
مصرى ربح السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤	-	-	٤٦٣٠١٣	٤٦٣٠١٣
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤	١٧٠٠٠٠٠	٧٩٠٦٠	٧٣٥٠٢١	٢٥١٥٠٨١
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤	١٧٠٠٠٠٠	٧٩٠٦٠	٧٣٥٠٢١	٢٥١٥٠٨١
توزعت ارباح عام ٢٠١٤	-	-	(٦٧١٠٤٥)	(٦٧١٠٤٥)
الدول الى الاحتياطي التقني	-	٢٣٠٦٦	(٢٣٠٦٦)	-
الدول الى احتياطي مخاطر بنكية عام	-	٤٤	(٤٤)	-
مصرى التغير في القيمة المشقة للاستثمارات المالية المشقة للبيع بعد الضرائب	-	٧١٠٦٤	-	٧١٠٦٤
مصرى ربح السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	-	-	٧٧٦٠١٩	٧٧٦٠١٩
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	١٧٠٠٠٠٠	١٧٤٠٤٤	٨١٧٠٨٥	٢٦٩١٠٢٩

- الإيضاحات المرفقة متصلة للقوائم المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب

جويلوم جين ماري فان در تول

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

بنك الإمارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التدفقات النقدية المستقلة - عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	(جميع المبالغ بالألف جنيه مصري)
٤ ١٨٣ ٨٩٧	١ ٤٦٢ ٤٢٥	صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل
(١ ٦٥٢ ٦٤٢)	(١ ١٠٣ ٢٦٣)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار
(٣٦٠ ٠٠٠)	(٦٧١ ٦٤٥)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة التمويل
٢ ١٧١ ٢٥٥	(٣٦٢ ١٨٣)	صافي (التنقص) الزيادة في النقدية وما في حكمها خلال العام
٧ ٩١٥ ٤٢٥	١٠ ٠٨٧ ١٨٠	رصيد النقدية وما في حكمها في أول العام
١٠ ٠٨٧ ٩٨٠	٩ ٧٧٤ ٦٩٧	رصيد النقدية وما في حكمها في آخر العام

الإيضاحات المرفقة متصلة للقرانم المعبية ونقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قسم القاسم

العضو المنتدب

جويلوم جين ماري فان در تول

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)  
قائمة التوزيعات المقترحة للأرباح عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

٢٠١٤ ديسمبر ٣١	إيضاح ٢٠١٥ ديسمبر ٣١	(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)
٤٦٣ ٣١٣	٧٧٦ ٩١٩	صافي أرباح السنة القابلة للتوزيع
( ٤٤)	( ٤٤)	بخصم : احتياطي مخاطر بنكيه
٢٧٢ ٢٠٧	٤٠ ٦٦٥	أرباح محتجزة أول السنة المالية
٧٣٥ ٤٧٦	٨١٧ ٥٤٠	الإجمالي
		<b>يوزع كالآتي:</b>
٢٣ ١٦٦	٣٨ ٨٤٦	احتياطي قانوني
٨٥ ٠٠٠	-	توزيعات المساهمين - جزء أول
٣٥ ٥١٠	٦٥ ٣٠٣	حصة العاملين
٥٥١ ١٣٥	-	توزيعات المساهمين - جزء ثان
٤٠ ٦٦٥	٧١٣ ٣٩١	أرباح محتجزة في آخر السنة المالية
٧٣٥ ٤٧٦	٨١٧ ٥٤٠	الإجمالي

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٦) متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب

جويلوم جين ماري فان در تول

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

## ١ - التأسيس والنشاط

يقدم بنك الامارات دبي الوطني "ش.م.م" خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار في جمهورية مصر العربية والخارج من خلال ثلاثة وستون فرعاً ويوظف به ١٧٣٨ موظفاً في تاريخ المركز المالي.

تأسس البنك كشركة مساهمة مصرية بموجب القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٧٧، والذي حل محله القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار في جمهورية مصر العربية ويقع المركز الرئيسي للبنك في شارع التسعين بالتجمع الخامس. ويبرأس مجلس إدارة البنك السيد/ هشام عبد الله قاسم القاسم.

## ١ - ملخص السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية. وقد تم اتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك.

### ١- أسس إعداد القوائم المالية

يتم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري الخاصة بقواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والتقييم والإفصاح والمعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨، وعلى أساس التكلفة التاريخية محملة بإعادة تقييم الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة وذلك للأصول والالتزامات المالية بفرض المتاجرة، والأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والاستثمارات المالية المتاحة للبيع، وجميع عقود المشتقات المالية.

وتقرأ القوائم المالية المجمعة للبنك مع قوائمه المالية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ حتى يمكن الحصول على معلومات كاملة عن المركز المالي للبنك وعن نتائج أعماله وتدقيقه النقدي والتخيرات في حقوق ملكيته.

### ٢- الشركات التابعة

الشركات التابعة هي المنشآت (بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة) التي يمتلك البنك القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية بغرض الحصول على منافع من أنشطتها وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للبنك القدرة على السيطرة على المنشأة. ويتم المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة في القوائم المالية المستقلة للبنك بطريقة التكلفة. وفقاً لهذه الطريقة، تثبت تلك الاستثمارات بتكلفة الاقتناء متضمنة أية شهرة نشأت في تاريخ التجميع الأولي ويخص منها أية خسائر اضمحلال في القيمة، وتثبت توزيعات الأرباح من تلك الاستثمارات كإيرادات في قائمة الدخل عند اعتماد توزيع هذه الأرباح وثبوت حق البنك في تحصيلها.

### ٣- ترجمة العملات الأجنبية

#### ١-٣ عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للبنك بالجنيه المصري وهو عملة التعامل والعرض للبنك.

#### ٢-٣ المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

- تُمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة. ويتم ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ، ويتم الاعتراف بقيمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وكذا بالفروق الناتجة عن ترجمتها ضمن البنود التالية :-
- صافي دخل المتاجرة أو صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالنسبة للأصول / الالتزامات بفرض المتاجرة أو تلك المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بحسب النوع.
- إيرادات (مصرفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقي النقد.



(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

- يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملة الاجنبية المصنفة كاستثمارات مالية متاحة للبيع (أدوات دين) ما بين فروق نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة. ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالفروق المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المستهلكة ضمن عقد القروض والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بباقي فروق التغير في القيمة العادلة بين احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع.
- تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود ذات الطبيعة غير النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة تلك البنود. ومن ثم يتم الاعتراف بإجمالي فروق التقييم الناتجة عن قياس أدوات حقوق الملكية المبوبة كاستثمارات مالية متاحة للبيع ضمن احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع بحقوق الملكية.

#### ٤- أدوية الخزنة

يتم الاعتراف بأدوية الخزنة بالميزانية بتكلفة إبتدئها وتظهر بالميزانية بالقيمة الاسمية مستبعداً منها رصيد العوائد التي لم تحقق بعد.

#### ٥- الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب أصوله المالية بين التصنيفات التالية: أصول مالية مبنية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وقروض وميونيات، واستثمارات مالية متاحة للبيع. ويعتمد التصنيف على طبيعة والغرض من تلك الأصول ويتحدد بمعرفة الإدارة في تاريخ الاعتراف الأولي بها.

#### ١٠٥ الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تشتمل هذه المجموعة على أصول مالية بغرض المتاجرة ومشتقات مالية.

- يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتنائها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وتتم بنسب الحصول على أرباح فعلية حديثة من التعامل عليها في الأجل القصير أو كانت عبارة عن مشتقات مالية غير مخصصة وفعالة كأدوات تغطية.
- يتم تبويب الأصول المالية عند نشأتها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في الحالات التالية:
  - إذا كان ذلك للتبويب سيؤدي إلى منع أو الحد بدرجة كبيرة من تضارب القياس الذي قد ينشأ إذا تم تبويب المشتقة المالية بغرض المتاجرة في الوقت الذي يتم فيه تبويب وقياس الأداة المالية محل المشتقة بالتكلفة المستهلكة مثل القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء وأدوات الدين المصدرة.
  - إذا كان الأصل المالي المراد تبويبه، مثل الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بشكل جزء من مجموعة تضم أصول أو التزامات مالية أخرى أو كلاهما يتم إدارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة وفقاً لإستراتيجية الإستثمار أو إدارة المخاطر وتعد التقارير عنها للإدارة العليا على هذا الأساس.
  - إذا كان الأصل المالي المراد تبويبه مثل أدوات الدين المحتفظ بها يمثل جزءاً من عقد يحتوى على واحد أو أكثر من المشتقات الضمنية التي ترتبط بتدفقاتها النقدية ارتباطاً وثيقاً بالتدفقات النقدية لأداة الدين بما يسمح بتبويب الأداة المركبة ككل بما في ذلك الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية التي يتم إدارتها بالارتباط مع أصول أو التزامات مالية مبنية عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وذلك في قائمة الدخل ضمن بند صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
- لا يتم إعادة تبويب أية مشتقة مالية نقلاً من مجموعة الأدوات المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وذلك أثناء فترة الاحتفاظ بها أو سريتها، كما لا يتم إعادة تبويب أية أداة مالية أخرى نقلاً من مجموعة الأدوات المالية

بالتقمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كانت هذه الأداة قد تم تصنيفها بمعرفة البنك عند نشأتها كداة تقييم بالتقمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

#### ٢-٥ القروض والمديونيات

تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا :

- الأصول التي ينوي البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير حيث (ويتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول المالية بغرض المتاجرة) أو التي يتم تبويبها عند نشأتها بالتقمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
- الأصول التي يبويبها البنك على أنها متاحة للبيع عند الاعتراف الأولى بها.
- الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية.

#### ٣-٥ الإستثمارات المالية المتاحة للبيع

تمثل الإستثمارات المالية المتاحة للبيع أصولاً مالية غير مشتقة تكون هناك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة، وقد يتم بيعها إستجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات في أسعار العائد أو الصرف أو الأسم.

ويتبع ما يلي بالنسبة للأصول المالية :-

- يتم الاعتراف بعملية الشراء والبيع المعتادة للأصول المالية سواء تلك المبوية بالتقمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، والإستثمارات المالية المتاحة للبيع والتروض والمديونيات وذلك في تاريخ التسوية وهو التاريخ الذي يتم فيه تسليم الأصل إلى أو بواسطة المنشأة.
- يتم الاعتراف الأولى بالأصول المالية - بخلاف تلك التي يتم تبويبها بالتقمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالتقمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة أما بالنسبة للأصول المالية المصنفة بالتقمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فيتم الاعتراف بها بالتقمة العادلة مع تحميل تكاليف المعاملة المرتبطة باقتناء تلك الأصول بقائمة الدخل ضمن بند "صافي دخل المتاجرة".
- يقوم البنك باستبعاد الأصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعمدي في الحصول على تنقذات تقنية من الأصل المالي أو عندما يحول البنك ذلك الأصل وكذا كل المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية تقريباً إلى طرف آخر بينما يتم استبعاد الالتزامات المالية عندما تنتهي إما بسدادها أو إلغائها أو انتهاء مفتياً التعاقبية.
- يتم القياس اللاحق بالتقمة العادلة لكل من الإستثمارات المالية المتاحة للبيع والأصول المالية المبوية عند نشأتها بالتقمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بينما يتم القياس اللاحق للقروض والمديونيات بالتكلفة الصئيلة.
- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المبوية بالتقمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وذلك في السنة التي تحدث فيها، بينما يتم الاعتراف مبشورة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للإستثمارات المالية المتاحة للبيع، وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو اضمحلال قيمته، عندها يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المتركمة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية.
- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة الصئيلة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية بالنسبة للأصول ذات الطبيعة التقنية المبوية متاحة للبيع، وكذلك يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوية متاحة للبيع عندما ينشأ الحق للبنك في تحصيلها.

- يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المُعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوازن أسعار الطلب الجارية، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم المقبولة. ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حيثية، أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الاستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المُنوية متاحة للبيع، يتم قياسها بالتكلفة بعد خصم أى اضمحلال في القيمة.

#### ٦ - المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كانت للبنك حق قانوني قابل للنفذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وإذا كان لديه النية لأجراء التسوية على أساس صافي المبالغ أو استلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

#### ٧ - أدوات المشتقات المالية

يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة، ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة. ويتم تحديد القيمة العادلة من خلال الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق النشطة، أو المعاملات السوقية الحديثة، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات حسب الأحوال. ويتم الاعتراف بالمشتقات كأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة أو كالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة.

يتم فصل المشتقات المالية التي تتضمنها أدوات مالية أخرى، مثل خيار التحويل بالسندات القابلة للتحويل إلى أسهم، ومعالجتها كمشتقات مستقلة إذا ما انطبق عليها تعريف المشتقة المالية وعندما لا تكون خصائصها الاقتصادية ومخاطرها لمعيقة بتلك المرتبطة بالمعدن الأصلي وبشرط ألا يكون ذلك المعدن المركب موب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. ويتم قياس تلك المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في قيمتها العادلة في قائمة الدخل ضمن بند صافي دخل المتاجرة. ولا يتم فصل المشتقات الضمنية إذا اختار البنك تبويب العقد المركب بالكامل بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقة مخصصة كأداة تغطية، وعلى طبيعة البند المغطى. ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات لتغطية المخاطر التي يتعرض لها كما يلي :

- تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية للقيمة العادلة).
- تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تُنسب إلى أصل أو التزام معترف به، أو تُنسب إلى معاملة متتبا بها (تغطية التدفقات النقدية).
- تغطيات صافي الاستثمار في عمليات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار).

#### ٨ - إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند "عائد القروض والإيرادات المشابهة" أو "تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة" بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي، وذلك بالنسبة للاستثمارات ذات العائد فيما عدا تلك المنبوية بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

وطريقة معدل العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المُستهلكة لأداة دين سواء كانت أصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات أو تكاليف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أو فترة زمنية أقل كلما كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي في تاريخ الاعتراف الأولي. وعند حساب معدل العائد الفعلي، يتم تقدير التدفقات النقدية بناء على كافة شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية. وتتضمن طريقة حساب معدل العائد الفعلي كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات.

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

ويوقف البنك عن الاعتراف بإيرادات العائد على القروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة بقائمة الدخل ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، على أن يتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلي :-

- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد إسترداد كامل المتأخرات والنسبة للقروض الاستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصي والقروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية.

- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يُتبع الأساس النقدي أيضاً حيث يُعلى العائد المحسوب لاحقاً على القرض ويدرج ضمن الفوائد المجنبية وفقاً لشروط عقد الجدولة لحين سداد ٢٥% من أقساط الجدولة وبعد أننى انتظام لمدة سنة وفي حالة استمرار العميل في الانتظام يبدأ إدراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم ضمن الإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المُمشم قبل الجدولة الذي لا يُدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض في الميزانية قبل الجدولة.

#### ٩- إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد. بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكملًا للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي وتدرج ضمن إيرادات العائد.

#### ١٠- إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح في تاريخ صدور الحق في تحصيلها.

#### ١١- اتفاقيات الشراء وإعادة البيع واتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم عرض الأدوات المالية المُباعة بموجب اتفاقيات لإعادة شئونها ضمن الأصول مضافةً إلى أرصدة أذون الخزينة وأوراق حكومية أخرى بالميزانية ويتم عرض الالتزام (اتفاقيات الشراء وإعادة البيع) مخصوماً من أرصدة أذون الخزينة وأوراق حكومية أخرى بقائمة المركز المالي باعتبارها تمثل إقراض أو إقراض بضمان الأذون. ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء أو سعر الشراء وسعر إعادة البيع على أنه عائد (مدين / دائن) يُستحق على مدار مدة الاتفاقيات باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي.

#### ١٢- اضمحلال الأصول المالية

##### ١-١٢ الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

يتم البنك في نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية. ويعد الأصل المالي أو مجموعة من الأصول المالية مضمحلة وينشأ عنها خسائر اضمحلال عندما يكون هناك دليل موضوعي على اضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولى بالأصل (حدث الخسارة loss event) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي أو لمجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها.

وتتضمن المؤشرات التي يأخذها البنك في اعتباره لتحديد مدى وجود دليل موضوعي على خسائر اضمحلال أياً مما يلي:

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المدين أو من يضمنه.
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل التأخير في أو عدم سداد أصل القرض أو فوائده.
- توقع إفلاس المقرض أو الدخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقرض.
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقرض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية.
- اضمحلال في قيمة الضمانات.
- تدهور الحالة الائتمانية للمقرض.

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر اضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأولي بها على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدى.

ويقوم البنك بتقدير فترة تأكيد الخسارة وهي الفترة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة ولأغراض التطبيق العملى جرى العرف على أن تكون فترة تأكيد الخسارة سنة واحدة.

لذا يقوم البنك أولاً بتقدير ما إذا هناك دليل موضوعي على اضمحلال أى أصل مالي إذا كان منفرداً ذو أهمية نسبية، كما يتم تقدير اضمحلال على مستوى إجمالي أو فردى للأصول المالية الأخرى التي لا تعد ذو أهمية نسبية منفردة، وفي هذا المجال يُراعى ما يلي :

- إذا لم يتوافر دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي تم دراسته منفرداً، سواء كان هاماً بذاته أو لم يكن، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع الأصول المالية ذات خصائص خطر انتمائي مشابه ثم يتم تقييمها معاً لتقدير اضمحلال وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية.

- في حالة وجود دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي عندها يتم دراسته منفرداً لتقدير اضمحلال، وإذا نتج عن ذلك الدراسة نشأة أو زيادة في خسائر اضمحلال الأصل لا يتم ضم ذلك الأصل إلى مجموعة الأصول المالية التي يتم حساب خسائر اضمحلال لها على أساس مجمع.

أما إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر اضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة.

فيذا توافر دليل موضوعي على اضمحلال في قيمة أصول مالية مثبتة بالتكلفة المستهلكة ومبوبة كفروض وسلفيات، يتم قياس مخصص خسائر اضمحلال على أساس الفرق بين القيمة التقديرية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخصومة باستخدام معدل العائد الأصلي الفعال للأصل المالي وهو ذلك المعدل الذي تم احتسابه في تاريخ الاعتراف الأولي (ولا تؤخذ خسائر الائتمان المستقبلية التي لم تتحقق بعد في الاعتبار). ويتم تخفيض القيمة التقديرية للأصل باستخدام مخصص خسائر اضمحلال ويتم الاعتراف بحجب اضمحلال بقيمة الدخل.

وعندما يكون القرض ذا معدل عائد متغير، يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر اضمحلال هو معدل العائد الفعلى السارى وفقاً للعقد في تاريخ تحديد وجود دليل موضوعي على اضمحلال الأصل. وللأغراض العملية، قد يقوم البنك بقياس خسائر اضمحلال قيمة أصل مالي مثبت بالتكلفة المستهلكة على أساس القيمة العادلة لأداة مالية باستخدام أسعار سوق معلنة. وبالنسبة للأصول المالية المضمونة براعى عند احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي إضافة التدفقات النقدية التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمانات بعد خصم التكاليف المتعلقة بذلك وبغض النظر عما إذا كان التنفيذ على تلك الضمانات مرجح للحدوث من عدمه.

ولأغراض تقدير اضمحلال على مستوى إجمالي، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من حيث خصائص الخطر الائتماني التي تمثل مؤشراً على فترة المنينين على دفع المبالغ المستحقة عليهم وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة.

وعند تقدير اضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الإخفاق التاريخية، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للأصول في البنك ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر الائتمان المشابهة للأصول التي بحوزها البنك ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات المعلنة الحالية بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافر في الفترة التي تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التي كانت موحدة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً.

ويتم تحديث توقعات التغيرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية بما يعكس التغيرات في البيانات الموثوق بها ذات العلاقة وتتوافق معها من فترة إلى أخرى، ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية لضمان تقليل أي اختلافات بين الخسائر الفعلية وتقديراته لتلك الخسائر.

#### ٢-١٢ استثمارات مالية متاحة للبيع

يقوم البنك في نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن استثمارات مالية متاحة للبيع. وفي حالة الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية والمبوبة كأصول مالية متاحة للبيع، يؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من تكلفتها، وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك اضمحلال في الأصل.

ويعد الانخفاض كبيراً بالنسبة لأدوات حقوق الملكية إذا بلغ ١٠% من تكلفة الاستثمار كما يعد الانخفاض ممتداً إذا استمر لفترة تزيد عن تسعة أشهر، وإذا توافرت الأدلة المشار إليها على اضمحلال قيمة أصل مالي متاح للبيع يتم استبعاد الخسارة المتراكمة التي نشأت من الانخفاض في القيمة العادلة للأصل المالي من حقوق الملكية والإعتراف بها في قائمة الدخل حتى ولو لم يتم استبعاد الأصل المالي من النفيق. وإذا ما حدث لاحقاً ارتفاع في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة كاستثمارات

مالية متاحة للبيع فلا يتم رد اضمحلال من خلال قائمة الدخل بل يتم الاعتراف به مباشرة ضمن حقوق الملكية. أما إذا ارتفعت القيمة العادلة لأدوات الدين المبوبة متاحة للبيع، وكان من الممكن ربط تلك الارتفاع بموضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بالاضمحلال في قائمة الدخل، يتم رد اضمحلال أيضاً من خلال قائمة الدخل.

#### ١٣- الأصول غير الملموسة

##### برامج الحاسب الآلي

يتم الاعتراف بالتكاليف المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلي كمصروف في قائمة الدخل عند تكبدها. ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالتكاليف المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك التي من المرجح أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لمدة تزيد من سنة. ويتم استهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلي المعترف بها كأصل على مدار الفترة المتوقع الاستفادة منها وذلك من ثلاث إلى خمس سنوات.

١٤- الأصول الثابتة

تتمثل بصيغة أساسية في مقر المركز الرئيسى والفروع والمكتب. وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية مخصوماً منها مجمع الإهلاك ومجمع خسائر الأضمحلال - إن وجد. وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً، حسبما يكون ملائماً، وذلك عندما يكون تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالأصل إلى البنك مرجح الحدوث وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها. ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح ضمن مصروفات التشغيل الأخرى ضمن الربح أو الخسارة خلال الفترة التي تحدث فيها.

لا يتم إهلاك الأراضى بينما يتم حساب اهلاك لتكلفة الأصول الثابتة الأخرى حتى تصل إلى القيمة التخريدية لها وذلك على أساس أعمارها الإنتاجية باستخدام طريقة القسط الثابت، وفيما يلي بيان بالأعمار الإنتاجية المقدرة:

-	المباني	٦٠ سنة
-	التجهيزات والإنشاءات	١٠ و ٧ سنوات
-	نظم الية متكاملة	٥ سنوات
-	ماكينات صرف الى	٧ سنوات
-	وسائل نقل	٥ سنوات
-	تجهيزات وتركيبات	٥ سنوات
-	أثاث مكاتبى وخزائن	٥ سنوات

تبلغ الأعمار الإنتاجية المقدرة للتجهيزات والإنشاءات بالفروع المملوكة ١٠ سنوات والفروع المزججة ٧ سنوات.

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول الثابتة في نهاية كل فترة مالية، وتمثل كلما كان ذلك ضرورياً. ويتم مراجعة الأصول القابلة للأهلاك بفرض تحديد الأضمحلال وذلك عندما تقع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية للأصل قد لا تكون قابلة للاسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية. وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى.

وتحدد ارباح وخسائر الاستيعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافي القيمة البيعية بالقيمة الدفترية للأصل المستبعد ويعترف بتلك الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل.

١٥- الإيجارات

يتم المحاسبة عن عقود الإيجار التمويلي طبقاً للقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ للتأجير التمويلي، وتُعد عقود الإيجار الأخرى عقود إيجار تشغيلي.

١٥-١ الاستئجار

بالنسبة لعقود الإيجار التمويلي يُعترف بتكلفة الإيجار، بما في ذلك تكافؤ الصيانة للأصول المستأجرة، ضمن المصروفات في قائمة الدخل عن السنة التي حدثت فيها. وعندما يقرر البنك ممارسة خيار شراء الأصول المستأجرة يتم رسلة تكلفة شراء الأصل المستأجر ضمن الأصول الثابتة ويُهلك على مدار العمر الإنتاجي المتبقي له بذات الطريقة المتبعة للأصول المماثلة.

ويتم الاعتراف بالمنفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي مخصوماً منها أى مسموحات يتم الحصول عليها من المزجر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

١٦- النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تضم النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء، وتتضمن النقدية، والأرصدة لدى البنوك المركزية خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي، والأرصدة لدى البنوك وأنون الخزائنة.

#### ١٧- المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة البيكلة والمطالبات القاتونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو امتدلالى حالى نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات، مع إمكانية إجراء تقدير قبل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام. وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذى يمكن استخدامه لتسوية هذه المجموعة من الالتزامات. ويتم الاعتراف بالمخصص حتى لو كان التدفق النقدي الخارج ليند داخل هذه المجموعة ضئيل الاحتمال.

ويتم رد المخصصات التى انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقتر للوفاء ببا لسداد الالتزامات ذات الأجل التى تزيد عن سنة من تاريخ المركز المالى باستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الالتزام - دون تأثره بمعدل الضرائب السارى - على أن يعكس هذا المعدل القيمة الزمنية للنقود، أما إذا كان أجل السداد سنة فأقل يعترف بالالتزام بالقيمة الاسمية المقتر سدادها ما لم تكن القيمة الزمنية للنقود مؤثرة فيعترف بالالتزام بالقيمة الحالية

#### ١٨- عقود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هي تلك العقود التي يصدرها البنك ضماناً لتقروض أو حسابات جارية مدينة مقدمه لعملائه من جهات أخرى، وهي تتطلب من البنك أن يقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تحمليها بسبب عدم وفاء الطرف المدين عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين. ويتم تقديم الضمانات المالية لبنوك ومؤسسات مالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك.

ويتم الاعتراف الأولي بالضمانات المالية بالقيمة العادلة لتلك العقود في تاريخ منح الضمان مضافاً إليها تكاليف المعاملة المرتبطة بإصدار تلك الضمانات. ويتم القياس اللاحق للالتزام البنك بصفته مصدر الضمانة المالية في نهاية كل فترة مالية على أساس مبلغ القياس الأولي (مخصوصاً منه الاستهلاك المحسوب للاعتراف بلتعب الضمان كإيراد في قائمة الدخل بطريقة التسط الثابت على مدار عمر الضمان)، أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ناتج عن الضمانة المالية في تاريخ الميزانية أيهما أكبر. وتتحدد تلك التقديرات وفقاً للخبرة في معاملات مشابهة والخسائر التاريخية معززة بحكم الإدارة. ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بأية زيادة في قيمة التزامات الضمانة المالية ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

#### ١٩- مزايا العاملين

##### نظم الاشتراك المحدد

هي لوائح معاشات يقوم البنك بموجبها بنفع اشتراكات ثابتة لمنشأة منفصلة. ولا يكون على البنك التزام قانوني أو حكومي لدفع مزيد من الاشتراكات إذا لم تكن تلك المنشأة التي تتسلم الاشتراكات تحتفظ بأصول كافية لنفع كافة مزايا العاملين المتعلقة بخدمتهم في الفترات الحالية والسابقة.

يلتزم البنك بسداد مساهمات دورية إلى البيئة العامة للتأمينات الاجتماعية و الى منير الاستثمار ولا يتحمل البنك أي التزامات إضافية بمجرد سداد تلك المساهمات. ويتم تحميل تلك المساهمات الدورية على قائمة الدخل عن الفترة الذي تستحق فيها وتدرج ضمن مزايا العاملين.

##### حصة العاملين في الأرباح

يدفع البنك نسبة من الأرباح النقدية المتوقع توزيعها كحصة للعاملين في الأرباح ويعترف بحصة العاملين في الأرباح كجزء من توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية وكالتزام عندما تعتمد من الجمعية العامة من مساهمي البنك، ولا تسجل أي التزامات تتعلق بحصة العاملين في الأرباح غير الموزعة

##### ٢٠- ضرائب الدخل

تتضمن ضرائب الدخل على ربح أو خسارة السنة كل من الضريبة الجارية والضريبة المؤجلة، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضرائب الدخل المتعلقة بالبنود التي تعالج التغييرات في قيمتها ضمن حقوق الملكية حيث يتم الاعتراف بالضريبة المرتبطة بها مباشرة ضمن حقوق الملكية.



(جميع المبلغ الواردة بالايضاحات بالألف جنيه مصري إلا إذا نكر خلاف ذلك)

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل الجارية على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ اعداد الميزانية بالاضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة النفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ اعداد الميزانية.

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه.

يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة إذا كان للبنك الحق القانوني في إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية الجارية وعندما تكون أيضاً ضرائب الدخل المؤجلة تبعة لذات الادارة الضريبية.

#### ٢١- رأس المال

##### ١-٢١ تكلفة إصدار أسهم رأس المال

يتم عرض تكلفة المعاملة التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات (بالصافي بعد خصم الأثر الضريبي) وذلك خصماً من حقوق الملكية.

##### ٢-٢١ توزيعات الأرباح

تثبت توزيعات الأرباح التي يقرر البنك توزيعها خصماً على حقوق الملكية في التاريخ الذي تُقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة المقررتان بموجب النظام الأساسي للبنك وقانون الشركات.

##### ٣-٢١ أسهم الخزينة

في حالة قيام البنك بشراء أسهم رأس مالها يعترف بالأسهم المشتراه كأسهم خزينة وتظهر بتكلفة شرائها مخصوماً من إجمالي حقوق الملكية وذلك حتى يتم إلغاؤها وتسويتها ضمن حقوق الملكية. وفي حالة بيع تلك الأسهم أو إعادة إصدارها في فترة لاحقة يتم إضافة كل المبالغ المحصلة إلى حقوق الملكية. ولا يتم الاعتراف بأى أرباح أو خسائر ناتجة عن الإعدام أو البيع أو إعادة الإصدار في الأرباح أو الخسائر بل يعترف بها ضمن حقوق الملكية.

##### ٢٢- أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطة أمانة يترتب عليها تملك أو إدارة أصول نيابة عن أفراد وأمانات وصناديق مزايا ما بعد انتهاء الخدمة ومؤسسات أخرى. ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث أنها لا تمثل أصولاً أو أرباحاً للبنك.

##### ٢٣- أرقام المقارنة

يعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التعديلات في عرض القوائم المالية للسنة الحالية.

وقد تم إعادة تبويب ٣٥٢٧ ألف جنيه مصري من المخصص مجموعات متشابهة إلى المخصص المحدد.

**٢٤- إدارة رأس المال**

- تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالميزانية، فيما يلي:
- الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية طبقاً لتعليمات البنك المركزي المصري.
  - حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.
  - الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.
- يتم مراجعة كفاية رأس المال طبقاً لمقررات بازل ٢ واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية) بواسطة إدارة البنك، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإدائها لدى البنك المركزي المصري على أساس ربع سنوي.
- ويطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلي :
- الاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه حذاً لرأس المال المصدر والمنفوع. وقد بلغ رأس المال المنفوع للبنك في نهاية السنة المالية مبلغ ١,٧٠٠ مليون جنيه.
  - الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وإجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٠%.
- وقد بلغت تلك النسبة لدى البنك ١٣.٠٩% في نهاية ديسمبر ٢٠١٥.

**ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليين:**

**الشريحة الأولى :**

تتكون الشريحة الأولى من جزئين و هما رأس المال الأساسي المستمر (Going Concern Capital – Tier One)

و رأس المال الأساسي الإضافي (Additional Going Concern – Tier One)

**الشريحة الثانية :** وهي رأس المال المسند (Gone Concern Capital – Tier Two) ، و يتكون مما يلي :-

- ١- ٤٥% من قيمة إحتياطي فروق ترجمة العملات الأجنبية الموجبة.
- ٢- ٤٥% من قيمة الإحتياطي الخاص.
- ٣- ٤٥% من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية (إذا كان موجبا).
- ٤- ٤٥% من رصيد إحتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع.
- ٥- ٤٥% من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.
- ٦- ٤٥% من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية في الشركات التابعة والشقيقة.
- ٧- الأدوات المالية المختلطة.
- ٨- القروض ( الودائع) المساندة مع استهلاك ٢٠% من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها.
- ٩- مخصص حسائر الاضعحال للقروض والتمويلات و الألتزامات العرضية المنتظمة بما لا يزيد عن ١,٢٥% من إجمالي الأصول و الألتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر.

**ويتكون مقام مزار كفاية رأس المال من الآتي :**

- ١- مخاطر الائتمان
  - ٢- مخاطر السوق
  - ٣- مخاطر التشغيل
- ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ١٥٠% موزونة بحسب طبيعة الطرف المتدين بكل أصل بما يحكس مخاطر الائتمان المرتبطة به، ومع أخذ الضمانات النقدية في الاعتبار. ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة - السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالألف جنيه مصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

ويخلص الجدول التالي حساب معيار كفاية رأس المال طبقا لمقرارات بازل ٢ في نهاية السنة الحالية مقارنة بالسنة السابقة.

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	رأس المال
		<b>الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي)</b>
١٧٠٠.٠٠٠	١٧٠٠.٠٠٠	اسهم رأس المال (بالصافي)
٢٤.١٦٦	٢٤.١٦٦	الاحتياطي العام
١٠٩.٦٢٨	١٤٨.٩٤٤	الاحتياطي القانوني
١.٦٢٩	١.٦٢٩	احتياطيات أخرى
٣٠٠.٩٥٤	٧٨.٣٤٠	الارباح المحتجزة
٢٤٤	٢٦٣	رأس المال الأساسي الإضافي Additional Going Concern
(٤١.٥٤٣)	(١.٣٤٤)	إجمالي الاعتمادات من رأس المال الأساسي المستمر Common Equity
٢.٠٩٥.١٠٨	١.٩٥٢.٠٢٨	إجمالي رأس المال الاسامي
		<b>الشريحة الثانية</b>
٨٦	٨٦	٤٥% من قيمة الاحتياطي الخاص
		٤٥% من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية
-	١٤.٢٧٢	للاستثمارات المالية - إذا كان موجبا
		مخصص خسائر الأضمحلال للتعرض
١٤٥.٣١٨	١٧٦.٩٠٢	والتسييلات والالتزامات العرضية المنتظمة
١٤٥.٤٠٤	١٩١.٢٦٠	إجمالي الشريحة الثانية (Gone- Concern Capital)
		<b>الإصول والالتزامات العرضية مرحة بأوزان مخاطر</b>
٨.٩٣٤.٠١٥	١١.٥٥٠.٨٥٨	الإصول داخل الميزانية
٢.٦٨٩.٥٧٢	٢.٥٩٦.٩٧٣	الالتزامات العرضية وارتباطات
١.٨٤٠	٤.٣٦٠	متطلبات رأس المال لمخاطر الطرف المقابل
١.٧٦٥.٦٧٠	٢.٢٢٣.٤٥٠	متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل
-	-	متطلبات رأس المال لمخاطر السوق
١٣.٣٩١.٠٩٨	١٦.٣٧٥.٦٤١	إجمالي مخاطر الائتمان والسموى والتشغيل
% ١٦,٧٣	% ١٣,٠٩	معيار كفاية رأس المال (%)

**- الرافعة المالية**

- اصدر مجلس اداره البنك المركزي المصري في جلسته بتاريخ ٧ يوليو ٢٠١٥ القرار التالي :
- الموافقه على لتعليمات الرقابية الخاصة بالرافعه الماليه مع التزام البنوك بالحد الأدنى المقرر للنسبة (٣%) على اساس ربع سنوي وذلك على النحو التالي:
- كنسبه استرشادية اعتبارا من نيابة سبتمبر ٢٠١٥ وحتى عام ٢٠١٧ .
  - كنسبه رقابية ملزمه اعتبارا من عام ٢٠١٨ .

**- مكونات النسبة**

**مكونات البسط**

يتكون بسط النسبة من الشريحة الاولى لرأس المال (بعد الاستبعادات) المستخدمة في بسط معيار كفاية رأس المال المطبق حاليا وفقا لتعليمات البنك المركزي.

**مكونات المقام**

يتكون مقام النسبة من كافة اصول البنك داخل وخارج الميزانية - وفقا للقوائم المالية - وهو ما يطلق عليه "تعرضات البنك" وتشمل مجموع ما يلي :

- ١- تعرضات البنود داخل الميزانية بعد خصم بعض استبعادات الشريحة الاولى للقاعدة الرأسمالية.
  - ٢- التعرضات الناتجة عن عقود المشتقات .
  - ٣- التعرضات الناتجة عن عمليات تمويل الأوراق المالية.
  - ٤- التعرضات خارج الميزانية
- ويلخص الجدول التالي حساب الرافعة المالية :

البند	الاجملى
الشريحة الاولى من رأس المال بعد الاستبعادات	١ ٩٥٢ ٠٢٨
اجملى التعرضات داخل الميزانية وعمليات المشتقات المالية وتمويل الاوراق المالية	٣١ ٧١٨ ٩٩١
التعرضات خارج الميزانية	٢ ٤٩١ ٢٩٩
نسبة الرافعة الماليه	<u>٥,٥٤%</u>

## ٢٥ - التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يقوم البنك باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات خلال السنة المالية التالية والتي يقوم بالإفصاح عنها. ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل، بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة، وقد تختلف التقديرات المحاسبية عن النتائج الحقيقية، وفيما يلي أهم البنود التي يستخدم فيها البنك تقديرات وافتراضات محاسبية:

### أ - خسائر الاضمحلال في القروض والتسهيلات

يراجع البنك محفظة القروض والتسهيلات لتقييم الاضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل. وتقوم الإدارة باستخدام حكمها عند تقدير عبء الاضمحلال المحمل على قائمة الدخل، وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك أية بيانات موثوق بها تشير إلى أنه يوجد انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض وذلك قبل التعرف على الانخفاض على مستوي القرض الواحد في تلك المحفظة. وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير إلى حدوث تغيير سلبي في فترة محفظة من المقترضين على السداد للبنك، أو ظروف محلية أو اتصالية ترتبط بالتمتع في أصول البنك. وعندما يتم جدولة التدفقات النقدية المستقبلية تقوم الإدارة باستخدام تقديرات بناء على الخبرة السابقة لخسائر أصول ذات خصائص مخاطر ائتمانية في وجود أدلة موضوعية تشير إلى الاضمحلال ممثلة لتلك الواردة في المحفظة. ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء على الخبرة.

### ب - اضمحلال الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

يحدد البنك اضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية الميوبة ضمن الأصول المالية المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض هام أو ممتد في قيمتها العادلة عن التكلفة. ويحتاج تحديد ما إذا كان الانخفاض هاماً أو ممتداً إلى حكم شخصي. ولاتخاذ هذا الحكم، يقوم البنك بتقييم - ضمن عوامل أخرى - التذبذبات (Volatility) المعتادة لسعر أدوات الاستثمار. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون هناك اضمحلال عندما يتوافر دليل على وجود تدوير في الحالة المالية للشركة المستثمر فيها أو تدهورها النقدية التشغيلية والتمويلية، أو أداء الصناعة أو القطاع أو التغيرات في التكنولوجيا.

كما يحدد البنك اضمحلال الاستثمارات في أدوات الدين الميوبة ضمن الأصول المالية المتاحة للبيع بالاسترشاد بالقيمة العادلة لتلك الأدوات. وعندما يكون هناك انخفاض في القيمة العادلة لأدوات الدين المتاحة للبيع وتوافر دليل موضوعي على أن هذا الانخفاض يمثل اضمحلال في قيمة أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية المتاحة للبيع يعترف بالاضمحلال فوراً ضمن الأرباح أو الخسائر.

وفي حالة ثبوت وجود اضمحلال في قيمة الأصول المالية المتاحة للبيع سواء كانت في صورة أدوات حقوق ملكية أو أدوات دين يتم تحويل مجمع الخسائر المعترف بها ضمن حقوق الملكية لتلك الأدوات إلى الأرباح أو الخسائر حتى ولو لم يتم إستبعاد الأصل من التالفين بعد.

وإذا تم اعتبار كل انخفاض في القيمة العادلة يمثل اضمحلالاً، فإن البنك سوف يتكبد أرباح (خسائر) إضافية بمقدار ٣١,٧١٦ ألف جنيه تمثل تحويل احتياطي القيمة العادلة السالبة إلى قائمة الدخل.

### ج - القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة بأسواق نشطة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم. وعندما يتم استخدام هذه الأساليب (مثل النماذج) لتحديد القيم العادلة، يتم اختبارها ومراجعتها دورياً باستخدام أفراد مؤهلين ومستقلين عن الحياة التي قامت بإعدادها. وقد تم اعتماد جميع النماذج قبل استخدامها، وبعد تجربتها وذلك لضمان أن نتائجها تعكس بيانات فعلية وأسعار يمكن مقارنتها بالسوق. وتستخدم تلك النماذج البيانات المشورة فقط كلما كان ذلك عملياً، إلا أن مناطق مثل مخاطر الائتمان (الخاصة بالبنك والأطراف المقابلة Counterparty) والتذبذبات (Volatility) والارتباطات (Correlations)، تتطلب من الإدارة استخدام تقديرات. ويمكن أن تؤثر التغييرات في الافتراضات حول تلك العوامل على القيمة العادلة للأدوات المالية التي يتم الإفصاح عنها.

## د- ضرائب الدخل

نظراً لأن بعض العمليات والحسابات يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد، لذا يقوم البنك بإثبات الالتزامات عن النتائج المتوقعة عن الفحص الضريبي وفقاً لتقديرات مدى احتمال نشأة ضرائب إضافية. وعندما يكون هناك اختلاف بين النتيجة النهائية للضرائب والمبالغ السابق تسجيلها، فإن هذه الاختلافات سوف تؤثر على ضريبة الدخل بما فيها الضريبة المؤجلة في السنة التي يتم تحديد الاختلاف فيها.

## - صافي دخل المتاجرة

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	
١١١ ٥٣٥	٧٧ ٢٢٧	أرباح التعامل في العملات الأجنبية
		أرباح (خسائر) تقييم مشتقات مالية:
١٣ ٧٣٠	٨ ٥٩١	أرباح تقييم عقود صرف أجله
( ١٣٤)	( ١٠٢)	(خسائر) تقييم أصول مالية بفرض المتاجرة
١٢٥ ١٣١	٨٥ ٧٢٦	الإجمالي

## - نصيب السهم الأساسي في الربح :

يُحسب نصيب السهم الأساسي في الربح بقسمة صافي الأرباح الخاصة بمساهمي البنك على المتوسط المرجح للأسهم العادية المُصدرة خلال العام.

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	
٤٦٣ ٣١٣	٧٧٦ ٩١٩	صافي أرباح العام
( ٣٥ ٥١٠)	( ٦٥ ٣٠٣)	نصيب العاملين في قائمة التوزيعات
٤٢٧ ٨٠٣	٧١١ ٦١٦	صافي الربح القابل للتوزيع بعد استبعاد نصيب العاملين
١٧ ٠٠٠	١٧ ٠٠٠	المتوسط المرجح للأسهم العادية المُصدرة
٢٥,١٦	٤١,٨٦	نصيب السهم الأساسي في الربح (بالجنيه) بعد استبعاد حصة العاملين

## - قروض وتسهيلات العملاء

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	
٩ ٨٩٢	٥٨ ٨٣٨	أوراق تجارية مخصصة
٧ ٤٤٦ ٨٦٣	١٠ ٦٤٢ ٣٧١	قروض العملاء
٧ ٤٥٦ ٧٥٥	١٠ ٧٠١ ٢٠٩	الإجمالي
( ٣٦ ٣٥٧)	( ٤٦ ٧٨٢)	بخصم : الجزء الخيز مستهلك من صولات اصدار القروض
( ٢٥٦ ٧٠٧)	( ٢٤٧ ٥٩٠)	بخصم : مخصص خسائر الإضمحلال
٧ ١٦٧ ٦٩١	١٠ ٤٠٦ ٨٢٧	الصافي

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة - السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا نكر خلاف ذلك)

الحركة على مخصص خسائر إضمحلال القروض وتسهيلات العملاء خلال السنة كانت كما يلي:

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥			رصيد المخصص في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤
الإجمالي	مجموعات متشابهة	محدد	
٢٥٢ ٧٠٧	١٤٩ ٥٣١	١٠٣ ١٧٦	عبء الإضمحلال
١٢٧ ٨١٩	٩٨ ٣٢١	٢٩ ٤٩٨	رد الإضمحلال
(٨٤ ٧٤٨)	(٦٠ ٤٦١)	(٢٤ ٢٨٧)	فروق ترجمة أرصدة المخصص بالعملة الأجنبية
٥٣٠٥	٢ ٧٣٨	٢ ٥٦٧	متحصلات من قروض سبق إعتمادها
١٤ ٢٠٠	-	١٤ ٢٠٠	المستخدم من المخصصات خلال العام
(٦٧ ٦٩٣)	-	(٦٧ ٦٩٣)	رصيد المخصص في آخر السنة
٢٤٧ ٥٩٠	١٩٠ ١٢٩	٥٧ ٤٦١	

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤			رصيد المخصص في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣
الإجمالي	مجموعات متشابهة	محدد	
٣٧٢ ٦١٨	١٣٨ ٢٠٦	٢٣٤ ٤١٢	عبء الإضمحلال
١١٥ ٨٧٥	٧٩ ٢٠٠	٣٦ ٦٧٥	رد الإضمحلال
(٨٠ ١٧٠)	(٦٨ ١٥٣)	(١٢ ٠١٧)	فروق ترجمة أرصدة المخصص بالعملة الأجنبية
١ ٩٩٧	٢٧٨	١ ٧١٩	متحصلات من قروض سبق إعتمادها
٣ ٠٢٢	-	٣ ٠٢٢	المستخدم من المخصصات خلال السنة
(١٦٠ ٦٣٥)	-	(١٦٠ ٦٣٥)	رصيد المخصص في آخر السنة
٢٥٢ ٧٠٧	١٤٩ ٥٣١	١٠٣ ١٧٦	

## - أدوات المشتقات المالية

وفيما يلي القيم العادلة للمشتقات المالية المحتفظ بها بفرض المتاجرة:

٢٠١٤ ديسمبر ٣١		٢٠١٥ ديسمبر ٣١		المبلغ التعاقدى / الافتراضى	القيمة العادلة	المبلغ التعاقدى / الافتراضى	القيمة العادلة
الالتزامات	الأصول	الالتزامات	الأصول				
<b>(أ) المشتقات المحتفظ بها بفرض المتاجرة</b>							
مشتقات العملات الأجنبية							
١٧٠.٨	١٢.٥	٢٩٥ ٥٧٧	٣ ٧١٥	٥٥٤	٧٨٣ ٩١٦	٥٥٤	٧٨٣ ٩١٦
-	-	-	٩	٩	٥٠٥	٩	٥٠٥
١٧٠.٨	١٢.٥		٣ ٧٢٤	٥٦٣		٥٦٣	
إجمالي أصول / التزامات المشتقات المحتفظ بها بفرض المتاجرة							
١٧٠.٨	١٢.٥		٣ ٧٢٤	٥٦٣		٥٦٣	

## - أصول مالية بفرض المتاجرة

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	(أ) أدوات دين: سندات حكومية
٥٥٤٠	٢٤٧١	
٥٥٤٠	٢٤٧١	إجمالي أصول مالية بفرض المتاجرة

## - استثمارات مالية متاحة للبيع

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	(أ) أدوات دين: أدوات دين مدرجة في السوق بالقيمة العادلة
٤٤١٧٥٦٢	٥٤٩٥٦٣٩	
٤١٨٥	٤٣٤٨	(ب) أدوات حقوق ملكية: أدوات حقوق ملكية غير مدرجة في السوق بالتكلفة
٤٤٢١٧٤٧	٥٤٩٩٩٨٧	إجمالي استثمارات مالية متاحة للبيع

أدوات حقوق الملكية غير المدرجة في السوق أعلاه تم قياسها بالتكلفة نظراً لعدم وجود معلومات متاحة لقياس القيمة العادلة باستخدام أحد نماذج التقييم التي يمكن الاعتماد عليها، هذا ولا يوجد مؤشرات للإضمحلال في قيمة تلك الأدوات في نيغية السنة المالية.

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	أرصدة متداولة
٢٢٧٩٧٣	٤٢٩٤٥٩	
٤١٨٩٥٨٩	٥٠٦٦١٨٠	أرصدة غير متداولة
٤٤١٧٥٦٢	٥٤٩٥٦٣٩	الإجمالي
٤٤١٧٥٦٢	٥٤٩٥٦٣٩	أدوات دين ذات عائد ثابت
٤٤١٧٥٦٢	٥٤٩٥٦٣٩	الإجمالي



بنك الإمارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة - السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالألف جنيه مصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

- استثمارات في شركات تابعة

أخر السنة الحالية ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	البلد مقر الشركة	أصول الشركة	التزامات الشركة ( بدون حقوق الملكية)	إيرادات الشركة	أرباح الشركة	نسبة المساهمة
		ألف جنيه	ألف جنيه	ألف جنيه	ألف جنيه	%
شركة الإمارات دبي الوطني للتأجير التمويلي	مصر	١٩٨,١٣٣	٢٨,٢٤١	٨٢,٦١٦	٩,٣٩٧	٩٩,٨

آخر سنة المقارنة ٣١ ديسمبر ٢٠١٤	البلد مقر الشركة	أصول الشركة	التزامات الشركة ( بدون حقوق الملكية)	إيرادات الشركة	أرباح الشركة	نسبة المساهمة
		ألف جنيه	ألف جنيه	ألف جنيه	ألف جنيه	%
شركة الإمارات دبي الوطني للتأجير التمويلي	مصر	١٤٥,٣٥٦	١٥,٠٩٦	٩٣,٥٨٦	٨,١٧١	٩٩,٨

- أصول أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	
١٩١ ٣٣٠	٢٣٢ ٩١٧	إيرادات مستحقة
١٠ ٣٥٠	١٠ ٧٦٠	مصروفات متقدمة
٤٣٩	٤٣٩	أصول آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون (بعد خصم المخصص)
٢ ٧٢٤	٣ ٤٠٨	تأمينات وعهد
١٢ ٢٥١	١٢ ٩٩٤	أخرى (بعد خصم المخصص)
<u>٢١٧ ٠٩٤</u>	<u>٢٧٠ ٥١٨</u>	الإجمالي

- ودائع العملاء

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	
٩ ١٢٥ ٦٨٨	١١ ٨٠٨ ١١٥	ودائع تحت الطلب
٦ ٢٨٦ ٦٥٠	٧ ٩٠٦ ٦٠٠	ودائع لأجل وبإخطار
٢ ٨٩١ ١٩٤	٣ ٢١٩ ٨٣٨	شهادات ايداع وإيداع
١ ٥٤٠ ١٠٦	١ ٦١٢ ٧٥٦	حسابات توفير
١٧٦ ٤٥٠	٦٣٣ ٩٤٨	ودائع أخرى
<u>٢٠ ٠٢٠ ٠٨٨</u>	<u>٢٥ ١٨٤ ٢٥٧</u>	الإجمالي
١١ ٩٠٩ ٧٣٣	١٦ ٩٦١ ٠١٩	ودائع مؤسسات
٨ ١١٠ ٣٥٥	٨ ١٢٣ ١٣٨	ودائع أفراد
<u>٢٠ ٠٢٠ ٠٨٨</u>	<u>٢٥ ١٨٤ ٢٥٧</u>	الإجمالي
٤ ٧٣٧ ٠٧٢	٥ ٢٤٤ ٣٤٧	أرصدة بدون عائد
١٥ ٢٨٣ ٠١٦	١٩ ٩٣٩ ٩١٠	أرصدة ذات عقد ثابت
<u>٢٠ ٠٢٠ ٠٨٨</u>	<u>٢٥ ١٨٤ ٢٥٧</u>	الإجمالي
١٧ ١٢٨ ٨٩٤	٢١ ٩٦٤ ٤١٩	أرصدة متداولة
٢ ٨٩١ ١٩٤	٣ ٢١٩ ٨٣٨	أرصدة غير متداولة
<u>٢٠ ٠٢٠ ٠٨٨</u>	<u>٢٥ ١٨٤ ٢٥٧</u>	الإجمالي

بنك الامارات دبي الوطنى (شركة مساهمة مصرية)

الايضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة - السنة المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالآلاف جنيه مصرى إلا اذا نكر خلاف ذلك)

- التزيمات اخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	
٥٦ ٩١٣	٧١ ٢٩٦	عوائد مستحقة
٤٧	٦١	ايرادات مقدمة
٢١٨ ٢٩٢	٣٠٤ ١٣٣	مصرفوات مستحقة
٢١٠ ٠٦٩	٣١٩ ٨٧١	أرصدة دائنة متفرعة
<u>٤٨٥ ٤٢١</u>	<u>٦٩٥ ٣٦١</u>	الاجمالى

- رأس المال

بلغ رأس المال المصرح به ٢,٥٠٠ مليون جنيه مصرى فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ (٣١ ديسمبر ٢٠١٤: ٢,٥٠٠ مليون جنيه مصرى) وبلغ رأس المال

المصدر ١,٧٠٠ مليون جنيه مصرى فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ (٣١ ديسمبر ٢٠١٤: ١,٧٠٠ مليون جنيه مصرى) مقسم على ١٧ مليون سهم بقيمة

اسمية ١٠٠ جنيه مصرى للسهم الواحد وجميع الأسهم المصدرة مستندة بالكامل.

- الموقف الضريبي

الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

- تم تسوية نهائية من بداية النشاط حتى عام ٢٠١٠.

- تم فحص عام ٢٠١٢/٢٠١١ وتم السداد.

- تم فحص عام ٢٠١٣ وتم الاعتراض وجرى عمل اللجنة الداخلية.

- تم تقديم الاقرار الضريبي عن عام ٢٠١٤ وتم السداد ولم نخطر بالفحص.